الفصل الأول

الإسلام في موريتانيا بين التوسع السياسي والعولمة: النخب والمؤسسات والمعرفة والصلات

زكريا ولد احمد سالم

شهدت العلاقة بين الدولة والإسلام السياسي ذات التاريخ الطويل والمضطرب، شهدت مؤخرًا بعض التطورات الجديدة. وقد نمت هذه العلاقة بالتزامن مع تغيرات عميقة في الدولة الموريتانية، مع عولمة الإسلام المتزايدة هناك. ونظراً لإتساع مجال الدراسة، فإن الأسلوب متعدد الأوجه هو الوحيد، الذي يُمكننا من فهم التعقيدات التي تكتنف الوضع في موريتانيا؛ إذ إن هناك علاقة خفيّة بين دور الدولة والإسلام والعولمة، لا يمكن سبر غورها إلا باستكشاف عدة مجالات مختلفة من النشاط، والتاريخ الحديث للعلاقة بين الدولة و"الإسلاموية"، والتطور في الخطاب الإصلاحي يمكن فهمه، من خلال العلاقة التي نشأت بين الإسلاموية والعالم الخارجي، وعلى وجه الخصوص من خلال الجاليات الموريتانية في الخليج الفارسي، والإمارات العربية المتحدة. كذلك.. فإن المؤسسات المحلية البحتة مثل المنظمات الوطنية غير الحكومية والمساجد والمدارس القرآنية التقليدية، تتصل اتصالاً مباشرًا ووثيقًا بالحركات الإسلامية الموريتانية والأجنبية في آنٍ معًا، كما يتضح في تمويل المساجد وتجنيد الطلاب للمحاضرات (المدارس الإسلامية للدراسات المتقدمة، ومفردها محاضرة).

وتمكننا دراسة هذه المؤسسات، وعلاقاتها المتشابكة من أن نتفهم بصورة أفضل كيفية ضلوع عدد من الموريتانيين – بشكل رئيسي – في شبكات الإرهاب الدولية (على الرغم من التأثير المحدود للحركة الاسلامية الموريتانية في موطنها).

الإسلام في موريتانيا:

المنطق المحلي والديناميكية الدولية

في فجر يوم ٣ يونيو/حزيران ٢٠٠٥، تعرضت ليمغيتي، أحد المراكز الحدودية الشمالية العسكرية الموريتانية الواقعة على الحدود الجزائرية المالية، إلى هجوم من قبل قوات كوماندوز ثقيلة التسليح. وقد نسبت الحكومة الموريتانية الهجوم إلى جماعة إرهابية جزائرية، تدعى الجماعة السلفية للدعوة والقتال، تشتهر بعملياتها في منطقة يصعب السيطرة عليها، وتقع على الحدود المشتركة للجزائر ومالي وموريتانيا، وتشتهر كذلك باختطاف الأجانب طلبًا للفدية[١]. وقد كان هذا الهجوم الإرهابي الذي خلف نحو ثلاثين قتيلاً (تسعة منهم من المهاجمين) الأول من نوعه في موريتانيا، ناهيك عن كونه هجومًا، قامت به جماعة إرهابية مثل الجماعة السلفية للدعوة والقتال. وقد أعلنت الجماعة السلفية عن مسئوليتها عن الهجوم على موقع إلكتروني، وذكرت أن دافعها هو عداوة الحكومة الموريتانية "المارقة" ضد الحركة الإسلامية، ومضايقتها للناشطين الإسلاميين[٢]. ومهما تكن أبعاد هذه المشاركة (والتي لم تتضح بعد)، فقد اتخذها النظام السابق ذريعة، تبرر ضغوطه على الإسلاميين في العامين المنصرمين. وفي أبريل/نيسان ٢٠٠٥، أعلنت السلطات الموريتانية أنها اعتقلت سبعة شبان موريتانيين، أُتهموا بتلقى التدريب في الجزائر من قِبل الجماعة السلفية. وقد صحب هذه الاعتقالات سجن القادة الروحيين والسياسيين للحركة الإسلاموية الموريتانية. ورغم أن الحكومة الموريتانية أطلقت سراح القادة الإسلامويين، إلا أن الإرهابيين السبعة المفترضين لازالوا قيد الاعتقال، وقد تمت كل هذه الاعتقالات في لحظة فارقة في علاقة الإسلام بالدولة.

الدولة في مواجهة الإسلامويين

تعتبر أهمية التيارات الإسلاموية الناشطة أمرًا معتادًا في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وقد انداح تأثير هذه التيارات، والذي إقتصر لفترة طويلة من الزمن على الجانب الديني، ليشمل الجوانب السياسية إبّان حكم العقيد محمد خونا ولد هايدالله (١٩٧٩ – ١٩٨٤)؛ حين تم إشراك الإسلاميين الإصلاحيين في إدارة الشؤون العامة. وقد تأكد ذلك التوجه باتخاذ الشريعة الإسلامية المصدر الوحيد للتشريع (وهو قرار لم يُثر حوله أي تساؤل منذ ذلك الوقت). وقد تميزت تلك الفترة من الأسلمة الجزئية للدولة وقوانينها (مونتيه ٢٠٠٢) بتطبيق العقوبات الإسلامية (الحدود) في محاكم الشريعة[٣]. كما شهدت مولد حركة سياسية، خرجت من تحت عباءة الإخوان المسلمين. غير أنه عدا هذه الفترة القصيرة والحاسمة، ابتعدت الدولة عن الدوائر الدينية، وتركت لهم إدارة الشؤون الدينية حتى منتصف عام ٢٠٠٣. ولم يكن إبقاء حُماة الخطاب الديني الإصلاحي على مبعدة من الدولة أمراً عسيراً، فمن جهة ساهمت "الصبغة الإسلامية" للبلاد دائمًا في حماية هذا التوجه، إلى حد ما، من الاتهامات التي يسوقها عادة دعاة التجديد الإسلامي (بأن الدولة علمانية أو شيوعية، أو ملحدة ...إلخ)، ومن جهة أخرى كان القادة الدينيون في موريتانيا يحترمون القانون بصفة عامة، وينعمون باحترام السلطات.

تأسست الحركة الإسلامية في نهاية السبعينيات من القرن الماضي، امتدادًا لحركة الإسلام السياسي في بقية العالم العربي والإسلامي، مدافعة عن إسلام احتجاجي، انتشر عن طريق الخطب المباشرة والمسجلة والمنظمات غير الحكومية. وقد كان معهد الدراسات الإسلامية، وهو مؤسسة حكومية قصد منها تدريب خريجي *المحاضر*، مهدًا خرج منه شباب الإسلاميين، الذين تبوأ بعضهم مراكز قيادية لاحقًا، مثل.. جميل ولد منصور، ومحمد الحسن ولد ددو. وفي الوقت نفسه، ازداد نشاط البعض الآخر تدريجيًّا، مسببًا الانقسامات والتحالفات المعتادة في الحركات الأخرى: التبليغيون (أعضاء جماعة التبليغ)، والإخوان المسلمون، ومؤيدو الوهابية و"التقليديون"،وغيرهم. وفي منتصف الثمانينيات

تجمع هؤلاء تحت مظلة حاسم (الحركة السياسية الإسلامية في موريتانيا). وقد قاد هذه المجموعة الصغيرة الشباب من المعلمين والأئمة، والناشطين من مختلف المشارب. وبعد تطبيق التعددية الحزبية في يوليو/تموز ١٩٩٨، رفضت الدولة الاعتراف بالحزب السياسي، الذي أنشأته المجموعة (حزب الأمة[٤])، ولكنه استمر رغم ذلك لفترة قصيرة، حدثت خلالها أحداث عديدة، نُسبت إلى "متعصب إسلامي".[٥] وقد ازدادت حدة الخطب الدينية في المساجد، ونمت حركة التجمعات نموًا ملحوظًا، كما شرعت الحكومة في إجراء مراقبة لصيقة للناشطين، وشنّت في عام ١٩٩٤ حملة مطاردة ضد الإسلاميين، وطردت مجموعات كبيرة من الدعاة الأجانب (الباكستانيين والجزائريين والتوانسة وغيرهم)، والذين أُعتُبر أن وجودهم أسهم في تحريض وإثارة الموريتانيين، الذين أكدت الحكومة أنهم "مسالمون بطبعهم"، وقد تّم إغلاق العديد من الأندية والجمعيات والمؤسسات الإسلامية التي ازدهرت في البلاد، واعتقل قادتها واتهموا بـ"التآمر"، قبل أن يُطلق سراحهم لعدم توافر الأدلة. غير أن هذه الضغوط لم تمنع الناشطين الإسلاميين من إحراز بعض التقدم، ليس فقط في انتقاد السلطات، بل كذلك في معارضة الممثلين التقليديين للإسلام. وكان الشيخ محمد سيدي يحيى خير من يمثّل دعاة الخطاب الراديكالي (ولد أحمد سالم ٢٠٠٠، ٢٠٠١)، والذي واصل انتقاده للنظام، دون مضايقة تذكر، وكان في بداية عام ١٩٩٤ الشخص الوحيد بين هذه المجموعة، الذي لم يتعرض للقمع الشديد، رغم انه وُضع قيد الاعتقال المنزلي لفترة وجيزة.

وفي أعقاب هذه التطورات، والتي منحت الحركة بروزًا سياسيًّا، تفرق قادتها بسرعة، وهاجر بعضهم الى الخليج، أو ضُمّوا إلى البيروقراطية التي تسيّر مؤسسات "الإسلام الرسمي"، مثل: المجلس الإسلامي الأعلى، وهيئة علماء موريتانيا ووزارة الإرشاد الإسلامي وغيرها، في حين انضمّ غيرهم، بما في ذلك جميل ولد منصور، وولد سالك، والحسن ولد مولاي على إلى المعارضة. ولم يضعف كل ذلك من نمو المشاعر الإسلامية في موريتانيا، بينما تصاعد عزم الدولة على شكم الإسلاميين، حتى بلغ ذروته في آخر سنوات النظام بإعلان حرب عالمية ضد" الإسلاموية والإرهاب".

التجذر في المجتمع

في النصف الثاني من عقد الثمانينيات، كثّف الدعاة جهودهم على مستوى قاعدة المجتمع، وغضتّ السلطات الطرف عن نشاط جماعة التبليغ؛ نتيجة لابتعادها الواضح عن السياسة. وقد تمكنت الجماعة من إنشاء مركزين للدعوة في الأحياء الفقيرة في نواكشوط، وحظيت بالدعم الرسمي المتواصل من مشاهير علماء الدين والأئمة في البلاد. وفي حقيقة الأمر، فإنه رغم اضمحلال التأثير السياسي للحركة الإسلاموية في موريتانيا بالكامل تقريبًا، فإنها استطاعت نقل نشاطها للدعوة، وقد مكنها ذلك "الانسحاب" من ميدان السياسة من كسب التأييد والقبول والتفهم من جانب العلماء، ومنافسيها الرئيسيين[٦]، وإستطاعت في ذروة عنفوانها تجنيد المؤيدين من كافة قطاعات المجتمع الهشة، مثل الحراتين[٧] (الأرقاء السابقين وسلالتهم)؛ حيث حققت نجاحات باهرة. وقد ساعدت الفترات المتعاقبة من الكبت والتسامح – رغم التناقض البادي – على انتشار الحركة الإسلامية، السرية في السابق، والتي جرى تشويهها باضطراد؛ خاصة بعد الأحداث التي شهدها العالم في بواكير العقد الأول، من القرن الحادي والعشرين. كما أسهمت الحوارات عن العلاقات الخارجية في جعل الخطاب الإسلاموي أكثر وضوحًا؛ فعلى سبيل المثال، حين بدأت موريتانيا في إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، حدث شرخ عميق في أوساط القادة الدينيين، الذين كانوا على صلة وثيقة بالدولة. وفي ضوء تحلل الدولة من التزامها بالقضية الفلسطينية، والانحسار الداخلي في مشاعر القومية العربية، والتي عانت كثيرًا من حملات التطهير داخل النظام الموريتاني، الذي طالما ساند هذه المشاعر، استطاع الإسلاميون تقديم أنفسهم كمدافعين عن القضية الفلسطينية وعن القومية العربية. وقد شكّل ذلك الإطار الذي برز فيه القادة الجدد، وفي أقل من عامين، استطاع أحدهم، وهو الشاب محمد الحسن ولد ددّو، أن يصبح القائد الفذ للحركة الإسلامية في موريتانيا.

بروز القادة الجدد

درس ولد الدّدو، الذي يمت بصلة القرابة للشيخ محمد سالم ولد ادّود (من علماء الدين المشهورين، والوزير السابق للإرشاد الإسلامي، والرئيس السابق للمجلس الإسلامي العالي) في المحاضر الموريتانية، وكان إمامًا لمسجد في الرياض بالمملكة العربية السعودية، ومحاضرًا في جامعة محمد بن سعود في مكة المكرمة. وقد بذل ولد ددّو جهداً كبيراً في تعزيز التيار السلفي المتطرف في الحركة الإسلاموية الموريتانية. ورغم اقتصار أشرطته المسجلة واسعة الانتشار لأمد طويل على الجوانب الفنية والفقهية، أسهمت حركة المعارضة الواسعة المُناهضة لإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل في عام ١٩٩٩ في ارتياده لحلبة السياسة، معطية مثالاً لما يُسمَّى "أثر البومارانق"، حين تكون للأحداث العالمية آثار على العلاقة بين الدولة والمجتمع والإسلام في موريتانيا.

وفي عام ٢٠٠٢، أستطاع ولد ددّو، بمشقة، "إثبات" أن الدولة الإسلامية لايمكنها الدخول في علاقات مع دولة إسرائيل بشكلها الحالي، ووقّع العلماء على هذه الفتوى التي أصدرها ولد الدّدو، بما فيهم العلماء، الذين كانوا على صلة وثيقة بالنظام. وقد أكسب هذا النصر الرمزي والسياسي ولد ددّو صيتاً قويًّا، واستمع مزيد من الناس لخطبه (خاصة بعد تقاعد سيدي ولد محمد يحيى، أكثر خطباء موريتانيا شعبية، لأسباب شخصية)، وبرز كناشط مناهض للعلاقات مع إسرائيل، ومنافح عن القضية الفلسطينية في الشارع الموريتاني وفي مساجدها. ومن حينها، رأى مؤيدو إعادة أسلمة موريتانيا في ولد ددّو قائدًا، جمع إلى جانب الجاذبية والسند الشعبي والشباب (وُلد في عام ١٩٦٥)، الصلات الأسرية والمشروعية. وأصبح مسجد الذكر في تنسليم، أحد أحياء نواكشواط، بين ليلة وضحاها، قاعدة له، وإنضم اليه، دون تردد، الإسلاموي المحافظ جميل ولد منصور الذي إشتهر – رغم صغر سنه – بكونه ناشطًا متحمسًا في المعارضة الراديكالية. وقد انتخب عام ٢٠٠١ في قائمة، تجمع القوى الديمقراطية عمدة لعرفات، أكثر أحياء نواكشوط اكتظاظا بالسكان. وهو إلى جانب ذلك المؤسس والأمين العام للرباط، وهي جمعية لا تعترف بها الحكومة، تعمل – كما تُعلن في بياناتها الرسمية – "ضد تطبيع العلاقات مع إسرائيل وللدفاع عن القدس". وقد انضم سراعاً إلى ثنائي ولد ددّو – منصور، مختار ولد محمد موسى، سفير

موريتانيا السابق في سوريا، وكوّن الثلاثة مجموعة، استطاعت أن توقد جذوة حماس الخطاب الإصلاحي الثائر. وفي بداية عام ٢٠٠٣، نظم تيار التجديد هذا صفوفه بطريقة أكثر فاعلية، وأفلح في تنظيم مختلف التظاهرات، والتى تراوحت بين المسيرات والإضرابات المُساندة لفلسطين في جامعة نواكشوط، حيث فاز الإسلامويون بانتخابات اتحاد الطلاب في عام ٢٠٠٢، وأيام التضامن مع العراق. غير أن نقطة التحول الحاسمة في العلاقة بين الدولة والإسلامويين لم تأت إلا في عام ٢٠٠٣.

الإسلامويون تحت الهجوم

في عام ٢٠٠٢، قررت الحكومة أن تعيد سيطرتها على النشاط الديني في البلاد؛ فحظرت فجأة المنظمات غير الحكومية، والمعاهد الجامعية، والأندية والجمعيات والهيئات الإسلامية الأخرى. وبعد أن هدّد وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي بتدمير مساجدهم، تعرض الأئمة – والذين كانوا حتى ذلك الحين في مأمن من سيطرة الدولة – للإنذار ثم الاعتقال الجماعي، واتُهموا بأنهم ينشرون "رسائل هدامة"، ويسمحون "للطفيليين بالدعوة داخل المساجد". وأعقب ذلك زعم رئيس الوزراء بوجود صلات بين المساجد الموريتانية، و"الحركات الإرهابية الدولية". وكما اتّهم المعتقلون بالتحريض على العنف، وبالاتصال بدوائر أجنبية متطرفة وإرهابية، وشملت الاعتقالات الخمسة وثلاثين الأولى عددًا من القانونيين والقضاة والمعلمين والعاملين في المنظمات غير الحكومية، بالإضافة الى القادة المشهورين، أمثال: ولد الدّدو، وولد محمد موسى، وجميل ولد منصور (الذي عُزل من منصبه كعمدة، رغم أنه أفلح في إدخال بعض التحسينات في عرفات). وقد أثار اعتقال الإسلامويين احتجاجات شعبية صاخبة غير مسبوقة؛ إذ إن التعرض للزعماء السياسيين، الذين لا صيت يذكر لهم في الأوساط التعليمية الإسلامية التقليدية، لا يثير أي رد فعل يذكر، غير أنه في هذه الحالة، فإن الأئمة والعلماء من الشهرة والمكانة؛ بحيث يصعب على مؤيديهم والمتعاطفين معهم والمجتمع ككل تجاهل اعتقالهم، والسكوت عليه. وقد بلغ رد الفعل حد تنظيم أيام للإضراب في سوق نواكشوط؛ حيث يشكل التجار قطاعًا معتبرًا في صفوف الإسلامويين.

طُورد الإسلامويون وضيّق عليهم الخناق، واتهموا بشتى التهم، ولكنهم أحالوا السجن الذي احتُجزوا فيه إلى منبر للدعوة والأنشطة الدينية، وأصبحت أيام زيارة السجن مناسبات شعبية حاشدة. وحين أُحبطت محاولة انقلاب عسكري دامٍ يوم ٣ يونيو/حزيران ٢٠٠٣ في نواكشوط (مُخلفة خمسة عشر قتيلاً وتسعة وثلاثين جريحًا وفق الأرقام الرسمية)، قام الرئيس ولد الطايع بنسبة المحاولة للناشطين الإسلامويين، على الرغم من غياب أي دليل مباشر يربطهم بها. وقد عمّت الفوضى في ذلك اليوم لدرجة أن أبواب السجون فُتحت، وهرب منها كل المعتقلين. بيد أنه حين استتب النظام، عاد كل الهاربين الى السجن عدا ثلاثة من الإسلامويين، بينهم جميل ولد منصور وأحمد ولد وديا (مدير صحيفة *الراية* الأسبوعية الإسلاموية)، اللذان هربا وطلبا اللجوء السياسي في بلجيكا. وقد عاد ولد منصور لاحقاً الى موريتانيا في أكتوبر/تشرين الأول، وسُجن بضعة أيام ثم أُطلق سراحه. وكان زملاؤه وبينهم ولد دّدو وولد محمد موسى قد أُطلق سراحهم قبل عودته. وقد رفضوا في بادئ الأمر مغادرة السجن، وطالبوا، دون نجاح، بتقديمهم للمحاكمة. وفي ٣٠ يونيو/حزيران، أي بعد أسابيع من محاولة الانقلاب الفاشلة، طُبق قانون ينظم المساجد، في محاولة متأخرة لاستعادة السيطرة على أماكن العبادة، والتي ازدادت أعدادها عشرون ضعفاً في السنوات العشر المنصرمة.

بعد اعتقال قادة محاولة الانقلاب الهاربين، ساد هدوء نسبي في العلاقة بين النظام والإسلامويين، ولكن في ٨ اغسطس/آب ٢٠٠٤، اعتقلت السلطات واحداً وثلاثين ضابطًا من الجيش، وظهر وزير الدفاع الوطني على التلفاز يوم ١٠ اغسطس؛ ليُعلن أن محاولة انقلاب اخرى قد أُحبطت، وراءها ضباط على صلة بالمجموعة نفسها التي حاولت القيام بانقلاب عسكري في العام المنصرم. وقد أعلن الوزير أيضاً أن محاولة الانقلاب الفاشلة مرتبطة بتهديدات، ضد موريتانيا، زعم أنها صدرت عن الأردني أبو مصعب الزرقاوي! وقد تم اعتقال الضباط، ومعهم قادة الحركة الإسلاموية الذين اتهموا بأن لهم صلة بمخططي المحاولة الانقلابية في عام ٢٠٠٣، وبينهم ولد دّدو، وجميل ولد منصور، وولد محمد موسى. وأثناء فترة اعتقالهم، جُمعوا وجهًا لوجه مع الإسلامويين الشبان الذين، وفقا لرواية النظام، تلقوا تدريبهم في الخارج مع مدبري الانقلاب؛ بغية التخطيط

لانقلاب آخر. وعند مغادرتهم السجن بعد شهر، كشف القادة الإسلامويون قسوة ظروف اعتقالهم، وأفلحوا في إثارة ضجة كبرى، حين أعلنوا أن المعتقلين تعرضوا للتعذيب الشديد من قِبل الشرطة. وقد ردت الحكومة بعنف على نشر الموقع الإلكتروني لمرصد حقوق الإنسان في موريتانيا، والموجود خارج البلاد، والمحسوب على الإسلامويين، صوراً ادّعى أنها للمعتقلين، الذين تعرضوا للتعذيب، فقامت بإعادة اعتقال قيادات الإسلامويين، واتهمتهم "بترويج معلومات كاذبة." وكان من المتوقع أن يُقدم المعتقلون للمحاكمة مع قادة الانقلاب، الذين بدأت محاكمتهم في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤ في وادي ناجة قرب نواكشوط، غير أن ذلك لم يحدث، ومكثوا في السجن حتى نهاية المحاكمة، ثم أطلق سراحهم في النهاية في فبراير/شباط ٢٠٠٥ بعد أن شرعوا في بدء إضراب عن الطعام.

وقد استفاد الإسلامويون الموريتانيون سياسيًّا من هذا القمع، ودعا ولد دّدو على قناة الجزيرة القطرية، إلى حوار بين مختلف القوى السياسية، في محاولة جادة لوضع نفسه في مركز الحدث السياسي في موريتانيا. كذلك أقرّ جميل ولد منصور أن الحركة – والتي هي جزء من الصحوة الإسلامية التي انتظمت العالم – قد تجذرت في موريتانيا. بيد أن تفاصيل خيارهم الفكري وبرنامجهم السياسي، لم يتم بسطها قط؛ إذ اكتفى الزعيمان بتأكيد أنهما يؤيدان – دون تحفظ – اختيار قادة البلاد ديمقراطياً عن طريق صناديق الاقتراع. ومضى ولد دّدو ليعلن في مقابلات مع "الصحف الموريتانية "أن الديمقراطية هي أفضل منهج للحكم ابتدعه العقل البشري".

وفي ابريل/نيسان ٢٠٠٥، زعم النظام أنه قد تعرف على عشرة من شباب الإسلامويين (اعتقل منهم سبعة) المتهمين بالتخطيط لعمليات إرهابية في موريتانيا، بعد تلقيهم تدريبًا مكثفًا في المعسكرات الجزائرية للجماعة السلفية للدعوة والقتال. وتبع ذلك اعتقال القادة الإسلامويين مرة أخرى، عدا جميل ولد منصور، الذي تمكن من الهروب من البلاد. وقد شنّ النظام حملة حظر بموجبها الدعوة غير المصدق بها في المساجد، وأدان الصلات الفكرية بين الإسلامويين والموريتانيين من الشباب، الضالعين في الحركات الإسلاموية العالمية. وعند هذه النقطة الحاسمة، حدث الهجوم ضد النقطة العسكرية في ليمغيتي على الحدود الشمالية.

ومهما كان الأثر المستقبلي لهذه الحادثة الدامية، فقد جاء هجوم الجماعة السلفية للدعوة والقتال، والأسباب التي ذكرتها الجماعة، مصدقًا لنبوءة الحكومة؛ إذ اتهمت الإسلامويين الموريتانيين خلال العامين السابقين بتدبير أعمال إرهابية عنيفة، ولكن هبت لنجدتهم جماعة أجنبية، وأصبح من الصعوبة معرفة ما إذا كانت الدولة أم الناشطون الدينيون هي الجهة المسؤولة عن العنف، الذي صبغ العلاقة بينهما. والحق يقال أنه من المستحيل العثور على أي صلة عضوية، أو سياسية، بين ذلك الهجوم والإسلامويين الموريتانيين. ورغم ذلك، تيقن النظام أن الدعاة والأئمة مسؤولون عن تشجيع هذا التحول الخطير، الذي يؤثر تأثيرًا بالغًا على العلاقة المعقدة بين الحركات الإسلاموية والدولة الموريتانية. وعقب انقلاب ٣ أغسطس/أيلول ٢٠٠٥، تم الإفراج عن القيادات الإسلامية عدا واحداً وعشرين منهم، لم يستمتعوا بالعفو "العام والكامل والشامل"، الذي منحه النظام الجديد للذين اعتقلوا أو تم نفيهم بسبب آرائهم. ومن الواضح أن كل هذا تم في مجال الترابط بين الداخل والخارج. وحتى حين تم اكتشاف موريتانيين في الحركات الإرهابية الإقليمية والدولية (مثل الجماعة السلفية للدعوة والقتال أو القاعدة)، فإن طبيعة الشتات "الديني" الموريتاني في المهاجر تظل أمرًا بالغ التعقيد، كما سنرى لاحقاً.

الشتات "الديني": الشبكات الإسلاموية الموريتانية في الامارات العربية المتحدة

اهتم البحث الميداني الذي قمت به مع يحيى ولد البارا في الإمارات العربية المتحدة، بشكل أساسي، بعدد رجال الدين المهاجرين وصفاتهم الشخصية وتنقلاتهم، وبصلتهم برجال الدين في موريتانيا نفسها. ومن الضروري أن نضع في الحسبان شهرة محمد الحسن ولد ددّو، الزعيم الحالي للإسلامويين الموريتانيين، والاحترام الذي يكنه له مسلمو الإمارات والجالية الموريتانية هناك. فقد حظي ولد ددّو باحترام واسع في كل بلدان الخليج، باعتباره أحد كبار المختصين في علم الحديث في العالم الإسلامي. وقد اقترن اسم موريتانيا باسمه في الإمارات التي زارها عدة مرات، وانتشرت فيها أشرطته المسجلة،

وتعاظمت مكانته في أوساط المهاجرين الموريتانيين. وقد أقدم بعض شباب المهاجرين على جمع التبرعات لدعم ولد هايد الله أثناء الانتخابات الرئاسية في نوفمبر/تشرين ٢٠٠٣؛ إذ عُرف هايدالله، العقيد السابق الذي حكم موريتانيا من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٤ بأنه الزعيم الوحيد المتعاطف مع التيار الإسلاموي. وقد حظي أثناء ترشيحه الفاشل عام ٢٠٠٣ بدعم قطاع واسع من الإسلامويين الموريتانيين، وخاصة من القادة الثلاثة المشهورين، وتم اعتقاله بعد الانتخابات وحوكم بتهمة استلام أموال من جهات اجنبية.

وتتركز الجالية الموريتانية في الإمارات العربية المتحدة في مساحة ضيقة بين أبوظبي ودبي، في قرية صغيرة تدعى سمحة الشعبية، تتكون من مجموعة مساكن جاهزة بُنيت أساسًا لإسكان رجال الشرطة والرعاة وصبيان سباق الهجن، وأصبحت تدريجياً ما أطلق عليه اسم "موريتانيا الصغيرة". وقد قدرت السفارة الموريتانية هناك عدد الموريتانيين في الإمارات بنحو أربعة آلاف، معظمهم من الرعاة استجلبوا في السبعينيات والثمانينيات لمهارتهم في العناية بالإبل، بالإضافة إلى رجال الشرطة والأمن. وقد تم توفير هذه الوظائف في إطار إتفاقية بين موريتانيا والإمارات العربية المتحدة، مثلما هو الحال بالنسبة لمعظم الأئمة والمعلمين، *والقضاة الشرعيين*.

يمكن تقسيم الموريتانيين العاملين في المجال الديني في الإمارات الى خمس فئات رئيسة، بالإضافة الى بعض الأفراد، الذين لا ينتمون الى أي من هذه الفئات. ويبلغ عدد أئمة المساجد نحو ستين الى سبعين إمامًا، عُين بعضهم من موريتانيا مباشرة، بينما اختيرت قلة من داخل الإمارات، بينهم تجار سابقين إذ كان أحدهم تاجراً في الكنغو – برازفيل، أفلس أثناء الحرب الأهلية هناك في منتصف التسعينيات، والبعض الآخر طرد من السنغال عقب الأزمة مع موريتانيا، وأصبح إمامًا في الإمارات. ويأتي معظم الأئمة المحترفون من مجموعات من "الزوايا" من جنوب غرب موريتانيا وأماكن أخرى. ورغم تعاطفهم مع الحركة الأسلاموية، إلا أنه ليس من المؤكد ما إذا كان جلهم من المهتمين حقاً بالعمل السياسي أم لا، علمًا بأن بعضهم تم تعيينه بفضل الدوائر

الدينية الرسمية في موريتانيا. ويبدو أنهم يفضّلون فرصة العمل بالخارج، الذي يمكّنهم من مزاولة الأعمال الرسمية والانخراط في العمل السياسي. غير أن تضامنهم مع زملائهم في موريتانيا كان أمرًا لا يتطرق إليه الشك.

يحتل نحو إثني عشر موريتانيًّا مناصب رفيعة في سلك *القضاء الشرعي*، ولم يكن هذا المنصب قبل عام ٢٠٠٠ يخضع لاتفاق مع الحكومة الموريتانية، بل لعب أحد افراد الجالية الموريتانية دورًا بارزًا في تعيين معظم القضاة الاوائل، وهو الشيخ محمد عبدالله ولد صدّيق، عالم من قبيلة تاجاكانت، من مدينة جويرو (في إقليم عصبة شرق موريتانيا)، وهو رجل دين سلفي، درس لمدة طويلة في المعهد الإسلامي الرسمي في بوتيلميت (١٥٠ كيلومتر جنوب غربي نواكشوط). وقد أقام في الإمارات لأكثر من عشرين عاماً، وأصبح مستشارًا دينياً (وله صلات بوزارة العدل، وبنك دبي الإسلامي، وبنك ابوظبي الإسلامي)، مما سمح له بتعيين سبعة قانونيين من قبيلته. وقد اشتهر ولد صديق بنزعته السلفية، وألف كتابًا يتمم الكتاب المشهور "مشتهى الخريف"، الذي ألفه محمد الخضر ولد مايابا عام ١٩٢٠، منتقداً فيه الطرق الصوفية عامة، والطريقة التيجانية على وجه الخصوص. وقد أصبح ولد صديق شخصية ذات تأثير في الأوساط المالية والاقتصادية، وفي الأوساط الدينية المحلية والعالمية أيضًا، فضلاً عن كونه شخصية بارزة في الجالية الموريتانية. وفي صيف ٢٠٠٤، زارت لجنة من وزارة العدل الإماراتية نواكشوط؛ لإجراء مقابلات مع مرشحين رسميين لمناصب *القضاة الشرعيين*، غير أن اللجنة لم تختر أياً من المرشحين الذين تمت مقابلتهم.

وتختار الإمارات القانونيين الموريتانيين لأسباب سياسية ودينية معًا، إذ إن موريتانيا سنّية على المذهب المالكي في الفقه والمدرسة الأشعرية في علوم الدين، وفق تعاليم خليل بن إسحق وكتابه المشهور "المختصر" الذي تفقهت فيه المدارس الدينية (المحاضر) في موريتانيا. ورغم أن الأسر الحاكمة في الامارات هي الوحيدة التي تتبع المذهب المالكي ومعظم السكان السنّة حنابلة وشافعية، إلا أن الحكومة تبدو وكأنها تحاول أن تجعل إدارة الشؤون الدينية أكثر

اقتراباً من المذهب المالكي، وجهودها التي تبذلها لاختيار أئمة وقضاة وعلماء على هذا المذهب عمل سياسي في المقام الأول.

أما الفئة الثالثة من الموريتانيين فتضم *الواعظين*، والذين رغم أنهم ليسوا دعاة بالمعنى التبليغي (أي إنهم لا ينتمون لجماعة لها طقوسها وزيّها وأساليبها وخطابها)، إلا أنهم جعلوا من الوعظ حرفة يتكسبون منها، وهم يلقون عظاتهم هذه في الأماكن الخاصة والساحات العامة على حد سواء. ويأتي هؤلاء الوعاظ غالباً من قبائل شرق موريتانيا، وهم عادة أئمة يرجون الحصول على أي وظيفة أخرى، ومنهم صغار السماسرة في عالم التجارة، الذين يرجون مناصب أكثر فائدة في المجال الديني، أو في الخدمة العامة.

وقد بلغ عدد الأساتذة في جامعات الإمارات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى سبعة عشرة استاذًا، بينهم ثلاثة دعاة فقط يعتبرون أنفسهم غير مسيَّسين، رغم أنهم يعظون دون أجر وفق المنهج *التبليغي*. وقد أقام عدد من مؤسسي الحركة الإسلاموية في موريتانيا، منذ عشرين عامًا في الإمارات العربية المتحدة، وأفلحوا في جعل أنفسهم أساتذة جامعات، أبرزهم بوميا ولد بوياه ومحمد لمين ولد مزيد، وكلاهما أصبح محاضرًا في الجامعات المحلية مثل جامعة الشارقة؛ ذلك أن الأسرة الحاكمة في الشارقة تتطلع لان تجعل المدينة حامية للقيم الإسلامية والثقافية في الاتحاد. ومن فرط حرصها على اجتذاب المفكرين من العالمين العربي والإسلامي، فتحت الإمارة ابوابها للمفكرين الإسلاميين حين ضاقت بهم بلدانهم، واصبحت محطة تلفزيون الشارقة، والتي تبث بلغات متعددة (العربية والفرنسية والإنجليزية والأوردية)، منبرًا لترويج تعاليم الإسلام، يقوم بتقديم برامجها، التي يغلب عليها الطابع الديني مذيعون من جنسيات شتى، غربيون وأفارقة وشرق أوسطيون، كلهم في إهاب أسلاموي بلحيهم وجلاليبهم البيضاء وما إلى ذلك.

وفي التسعينيات، في العقد الأول من الألفية الثالثة، انضم للآباء المؤسسين لحركة الإسلام السياسي في موريتانيا بعض الذين لجأوا إلى الإمارات العربية المتحدة، وهم إسلامويون يحملون مؤهلات علمية وحديثة، بينهم ناشطون،

يزعمون أنهم درسوا العلوم والتكنولوجيا في الغرب، ومهندسون درسوا أيضًا في الغرب في مجالات رائدة، يزعم بعضهم أنه أسهم في نشر الأفكار الإسلامية.

اما الفئة الأخيرة فهي فئة الشيوخ *(المرابطين)*، أي المتخصصين في علوم الدين. ورغم العقيدة السلفية الرسمية في الإمارات، تزدهر فيها الممارسات الغيبية والدجل، وهنالك طلب متزايد من أفراد كل الطبقات الاجتماعية، وخاصة ميسوري الحال بينهم، على الوصفات الطبية السحرية، والتفسير الديني للأحلام، والرجم بالغيب، والممارسات الغريبة الأخرى للحصول على الثروة والصحة والنجاح. وهذا الطلب، وإن كان حقيقياً، إلا أنه في طي السرية، يستجيب له مسلمون من شتى البلدان، وشتى الفئات، بينهم المعالجون الذين يستخدمون الرقي الدينية بين الطبقات الوسطى، والمعالجون المشاهير، الذين يقيمون مع "زبائنهم" لشهور عديدة، أو الذين يروحون ويغدون بين دبي وأبوظبي وباريس ونواكشوط، وخير مثال لذلك هو الشيخ يوبا، وهو شيخ *مرابط* سامي المقام، له أتباع كثر، اشتهر – لمدة عشرين عامًا – في مجتمعات الخليج. وهناك ايضًا شخصيات أخرى اشتهرت في السعودية، ولكنها معروفة في الخليج أيضًا مثل محمد الحسين، وهو من ممولي الحزب الديمقراطي الإجتماعي الجمهوري، الحزب الحاكم السابق في موريتانيا. وإلى جانب هؤلاء نجد أعدادًا أكبر من ما يمكن تسميتهم بـ" الدجالين"" المشكوك في قدراتهم، الذين يأملون أن يسعفهم الحظ؛ فيجدوا امراء أو أميرات، يقدمون لهم خدماتهم أو خدمات "شيخ" *"مرابط"* أكثر قوة وتأثيراً.

الجهات والمؤسسات الفاعلة:

المنظمات غير الحكومية والجمعيات والشبكات

رفعت السلطات المركزية يدها، إلى حد كبير عن الإسلام "الرسمي" ومؤسساته؛ مما كان في مصلحة الشبكات الدينية والمالية، وبعضها أجنبي، كما

ادى تهميش قطاعات معينة في المجتمع إلى إفساح مجال واسع للأنشطة الخيرية للمنظمات الإسلاموية. وقد أشارت نتائج دراستنا للمنظمات غير الحكومية والجماعات والهيئات الإسلاموية، والتي كانت أو لاتزال، نشطة في موريتانيا، أن هذه المؤسسات تنقسم الى قسمين: يتصل الأول منها بالمنظمات غير الحكومية الدولية، والثاني بالمنظمات الموريتانية، التي انخرطت في شبكات منظمة، تحظى أحياناً باعتراف الدولة، أو على صلة ما بها.

المنظمات الإسلاموية غير الحكومية: تأثير طويل المدى

نشطت المنظمات الإسلاموية غير الحكومية، ذات الطابع الدولي لأكثر من عشرين عامًا، وكانت لها نجاحات ملموسة، وتأثير اجتماعي وسياسي منظم. وقد نشأت معظم المنظمات غير الحكومية المحلية بدعم من المساعدات الإنسانية الإسلاموية من خارج موريتانيا. وقبل أن تُحظر في ٢٠٠٣، كانت هذه المنظمات تقع تحت مظلة أربعة تنظيمات دولية كبرى، هي:

١ . هيئة الإغاثة الإسلامية التي تمولها رابطة العالم الإسلامي.

٢. وكالة مسلمي أفريقيا التي تمولها الكويت.

٣. الوكالة الإسلامية الأفريقية للإغاثة التي تمولها السودان.

٤. هيئة الإغاثة الإماراتية التي تمولها الإمارات العربية المتحدة.

ويمكننا تحليل هياكل وأنشطة هذه المنظمات ووسائلها التنظيمية لفهم تأثيرها على موريتانيا، وهو تأثير لم يضعفه إغلاق مكاتبها في البلاد.

ورغم أن هيئة الإغاثة الإسلامية هي منظمة للمساعدات الإنسانية، إلا أنها كانت تدار بواسطة مجلس إدارة، يدعى "الدعوة والإرشاد"، استطاع أن يجعل إدارتها تعكس مزيجاً من الأعمال الخيرية والعمل الدعوي، وقد نفذت مشاريع مهمة، مثل: بناء ملجأ للأيتام في نواكشوط، ألحقت به مدرسة داخلية تسع ١٢٠ طالباً، هذا بالإضافة الى تقديم مساعدات مالية تبلغ احياناً نحو ٢٠ دولار يومياً للفرد لإعاشة ٥٠٠ من الأيتام وأسرهم. ونشأت في معظم أحياء نواكشوط لجان،

مهمتها حصر أعداد الأيتام ومقابلة تكاليف دراستهم وكسوتهم، وتقديم إعانات مالية شهرية لهم، كما بنت المنظمات غير الحكومية، وجهزت مركزًا صحيًا في عرفات يديره أطباء من وزارة الصحة الموريتانية، تُقدم الرعاية الصحية فيه دون مقابل. كذلك تم بناء المدارس في روسو وبوغي (وكلاهما على نهر السنغال). وأثناء تمرد الطوارق في مالي المجاورة، تم إنشاء معسكرات للاجئين في شرق موريتانيا، وقدمت هيئة الإغاثة مساعدات مالية مقدرة للاجئين، واستقدمت سنويًا أطباء من باكستان، أجروا عدداً من العمليات الجراحية دون مقابل، ووزعوا النظارات الطبية. كذلك وزعت الهيئة الخراف أثناء الاحتفال بعيد الأضحى، وحفرت الآبار في المناطق، التي تشكوا من شح مياه الشرب. وقد كان أحد مديري الهيئة، الذين خدموا لفترة طويلة في موريتانيا، وينتمي لقبيلة *هالبولارين*، وهو إسلاموي النزعة ويتبع الطريقة التيجانية. وحين حُظرت هذه الهيئة، انضم هذا المدير الى جمعية علماء موريتانيا كمفتش. كذلك تلقى أحد مديري الهيئة فترة تدريبية في معهد الدراسات والبحوث الإسلامية، وعمل إمامًا لمسجد بناه بنفسه، بينما واصل عمله كمدير لإقرأ، المعهد الموريتانى الذي يدرب خريجي المدارس التقليدية (المحاضر) على العمل اليدوي.

أما وكالة مسلمي أفريقيا، وهي منظمة غير حكومية تعمل في مجال المساعدات الإنسانية، وترتبط بالإخوان المسلمين الكويتيين؛ فقد كانت تساعد الحجاج، الذين كانوا يُختارون في غالب الأحيان على أساس الالتزام الإسلاموي، على أداء فريضة الحج. غير أن أحد الناشطين الإسلامويين تلقى تدريبه في المعهد الإسلامي للدراسات والبحوث، وأسس نادي "مصعب" المشهور محلياً والذي حُظر في عام ١٩٩٤. ويعمل هذا الشخص حالياً في مجال الإنشاءات. وقد أوكلت إدارة الهيئة لاحقًا إلى الجزائري حبيب الجزائري، واستمر برنامج مساعدة الأيتام حتى بعد حظر الهيئة. ويدير الهيئة الآن خبير قانوني مشهور ذو صلة لصيقة بالنظام الموريتاني.

ونشط أحد فروع المنظمة السودانية "الوكالة الإسلامية الأفريقية للإغاثة" بشكل متقطع في موريتانيا، ولم يكن على رأسها موريتاني قط، ولا يُعرف

الكثير عن أنشطتها، سوى أنها تعمل في مجال الدعوة، وتقدم الدعم للأيتام والمرضى.

أما أنشطة هيئة الإغاثة الإماراتية، وهي منظمة غير حكومية دولية في طور التجريب، فهي مماثلة لأنشطة بقية المنظمات، وقد أدارها في البداية سوداني ينتمي للجبهة الإسلامية يدعى عطا المنان، ثم أدارها لاحقًا أحد أعضاء الحركة الإسلامية الموريتانية، الذي شغل على الرغم من ذلك منصب المستشار للوزير الحالي للإرشاد الإسلامي، وآلت إدارتها بعد ذلك إلى أحد الناشطين الإسلامويين المشهورين على النطاق المحلي.

لابد أن نذكر هنا أن كل المنظمات غير الحكومية الإسلامية قد حُظرت دون استثناء، أو أُغلقت مكاتبها في مايو/ايار ٢٠٠٣ أثناء الحملة المعادية للإسلامويين التي سبقت الإشارة لها. كذلك جُمدت أنشطة معظم المنظمات غير الحكومية الهامة وأُغلقت مكاتبها، كما حُظرت مراكز الوعظ السعودي والمعهد الإسلامي في نواكشوط (وهو جامعة إسلامية سعودية، تقدم المنح الدراسية للطلاب من كل غرب أفريقيا). والحق يقال أن أسلوب وطريقة الحملة المضادة تستحق التأمل، ففي يوم ٧ مايو/ايار ٢٠٠٣، هجمت قوات الشرطة على مقر المعهد السعودي، متجاهلة الأعراف الدبلوماسية، وقامت باعتقال ستين شخصًا بينهم كل الموريتانيين العاملين في هيئة التدريس، كما هاجمت مقر هيئة الإغاثة الإماراتية. وقد ردت سلطات الإمارات في أبوظبي بمطالبة السفارة الموريتانية هناك بتقديم التوضيحات، وأكدت على الطبيعة الإنسانية غير السياسية للهيئة، ورغم أن الرد الموريتاني الرسمي أشار الى أن إغلاق الهيئة مُوجّه أساساً إلى مديرها الموريتاني الجنسية، إلا أن الحقيقة التى أكدها استمرار حظر الهيئة دلّت على أن الهيئة نفسها هي المقصودة، وليس مديرها.

بيد أن حظر المنظمات غير الحكومية الدولية ومعظم المنظمات المحلية التي لعبت دور الوسيط لها لم يضع حدًا لأنشطتها، بل جعل السيطرة عليها أكثر صعوبة لسريتها، وفتح الباب للوسطاء للسفر مباشرة الى الخليج بحثاً عن التمويل. ويقول أحد هؤلاء الوسطاء إن متلقي العون هم *"الحراتين"* في حوض

نهر السنغال، وأنه يحفر الآبار وينشر الدعوة هناك، مُركزًا جهوده على أفقر فئات المجتمع. وقد إدعى أنه وغيره يحاولون القيام ببرامج لحكومة، لا تعترف بالمشاكل الخاصة *بالحراتين* (والذين لا ينتمي لهم شخصيًا). غير أن أهدافه ينقصها الوضوح، كما أن حججه بشأن اختيار أماكن أنشطته كانت تعكس النمط السائد، الذي يجعل وكلاء الإسلامويين في الميدان يستهدفون الفئات الأكثر ضعفًا بين السكان. وقد كان هذا الناشط فيما قبل ممثلاً لمنظمة غير حكومية قطرية، لم يكن لها وجود قط في موريتانيا. والحق يقال أن وجود معظم المنظمات غير الحكومية يظل وجوداً غير رسمي، يرتبط بشخصيات بعينها مما يجعل حظرها أو تتبع موظفيها أمرًا صعبًا. وبين هذه المنظمات الجمعية العالمية للشبان المسلمين، والتي تركز نشاطها في بناء المدارس وحفر الآبار، ومؤسسة الحرمين ذات التمويل السعودي والتي تنشط في مجال بناء المساجد، ويمثلها الإسلاموي السلفي احمد كوري. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المديرين الحاليين والسابقين للمنظمات غير الحكومية، لاينكرون الغياب التام لأي سيطرة على استخدام الموارد المالية لهذه المنظمات. ووفقاً لإفادات البعض، بلغ هذا الإهمال ذروته في الفترة بين ١٩٨٧ و١٩٩٤، وهي فترة تتزامن مع تحول الحركة الإسلاموية، من مرحلة العمل السري والفكري إلى العمل في المجالات السياسية والإنسانية.

وتُذكرنا السرية التي تحيط الان بأنشطة منظمات الإغاثة الإسلاموية بالفترة التي سبقت قدومها الى موريتانيا؛ حين تعرضت لانتقادات الوزارة[٨] حول انعدام الشفافية في مصادر تمويلها وفي أنشطتها وإدارة برامجها، ولرفضها التعاون مع الحكومة أو قبول مراجعة حساباتها، وعدم اتصالها الرسمي بالسلطات المحلية وغير ذلك. وعلى كل حال، واصلت كل سفارات دول الخليج تقديم دعمها المالي وعطاياها لشبكات الإغاثة والشخصيات الإسلاموية.

وإلى جانب هذه المنظمات الأجنبية، توجد مجموعة من المنظمات الموريتانية المحلية، التي انتظمت في شبكات مؤسسية، معترف بها من قبل الدولة، أو على صلة بها، أو على صلة بالمنظمات الإسلاموية الدولية. وقد

استطاعت النخب التقليدية الوصول، من خلال هذه الصلات، إلى المناصب الحكومية السياسية والإدارية. فعلى سبيل المثال نشأت الجمعية الثقافية الإسلامية في كنف نظام هايدالله وحظيت بتشجيعه في بداية الثمانينيات، ورعت تأسيس حركة كشفية إسلامية في موريتانيا، وقامت بتخصيص موارد مالية معتبرة، لأول مرة في البلاد، لتمويل شبكة من الأندية للصبيان (أندية مصعب بن عمير) وللفتيات (أندية عائشة)، التي عرّفت عددًا كبيرًا من شباب موريتانيا بالقيم والخطاب الإسلامي والسلفي. وقد كان معظم مؤسسي هذه الجمعية من رجال الأعمال ورجال الإدارة الذين يتمتعون بالنفوذ. كما كانت الجمعية، في آن واحد، سابقة لحركة الجمعيات، ومهدًا احتضن العناصر الإسلاموية لأمد طويل، وقد أثرى من الموارد المخصصة لها عدد كبير من قادتها، وقاد ذلك في نهاية المطاف إلى تمويل الشبكات الإسلاموية الأولى، كما ظلت سلطتها الأخلاقية بغير منازع حتى اليوم. أما معهد "اقرأ" والذي جاء ذكره سابقًا، فهو فرع من شبكة سعودية من معاهد مماثلة، تهدف إلى تقديم التدريب المهني، وفي موريتانيا أسسه ويديره الحسن ولد مولاي علي، وهو أحد أوائل قادة الحركة الإسلامية في موريتانيا. ويجب كذلك ذكر المعهد العالي للفكر الإسلامي المنتسب إلى معهد عال مقره الولايات المتحدة. أما جمعية الحكمة والمحافظة على التراث، والتي يرعاها ولد دّدو شخصيًّا، فهي تقدم الدروس الإضافية لطلاب شهادة البكلاريوس في الآداب من خريجي *المحاضر*، كما تدير مبيعات أشرطة الخطب المسجلة.

المساجد والمحاضر بين المحلية والعالمية

يُعتبر بناء ورعاية المساجد من علامات التدين لدى المسلمين، وبناء مسجد في الحياة الدنيا يعتبر ضمانًا "لمكان" في *الجنة*، فليس من المستغرب أن يكون بناء المساجد من أهم استثمارات المسلمين. ومنذ الثمانينيات، تدفقت الأموال من بلدان الخليج النفطية لبناء المساجد في موريتانيا، ويعود الفضل في ذلك بشكل أساسي للجالية الموريتانية في المهجر، والمنظمات الإسلامية غير الحكومية، ولم تبخل الحكومة بمنح الأراضي اللازمة لذلك. وخلال السنوات الخمس عشرة

الماضية، زُوّدت المرافق العامة (المستشفيات والمكاتب الحكومية والملاعب الرياضية والجامعات والمعاهد) بمساجد خاصة بها، بلغ عددها في نواكشوط خلال عام ٢٠٠٣ نحو تسعة وأربعين مسجدًا. وعلى العموم، فإن انتشار دور العبادة لم يخضع للتخطيط، واعترته الكثير من الفوضى، غير أنه من الصعوبة بمكان للدولة الموريتانية رفض منح الإذن لبناء المساجد، وقد حاولت في قانون تم اعتماده عام ٢٠٠٣[٩]، إرساء بعض الضوابط في هذا المجال، إلا أن القانون لم يطبق قط، رغم أن الاجتماعات التي تتم في المساجد التي يسيطر عليها الإسلامويون مُنعت بواسطة السلطات في بعض الأحيان. والمساجد هي أماكن للصلاة وأيضاً لدراسة القرآن وللدعوة، ولها استخدامات عديدة هذه الأيام في موريتانيا والبلاد الأخرى في العالم.

ازداد عدد المساجد في نواكشوط من ٤٦ في عام ١٩٨٩ إلى ٦١٧ مسجدًا في عام ٢٠٠٢، وأكدت وزارة الاتصالات في أبريل /نيسان ٢٠٠٥ أنها بلغت ٧٣٠ مسجدًا؛ مما يجعل تقدير الوزارة المختصة بالمساجد لنسبة الزيادة (عشرة مساجد في العام) غير صحيح؛ إذ إنه خلال شهر رمضان يتم افتتاح جامع جديد كل يوم. ووفق إفادة هيئة أئمة موريتانيا (التي أسست في ٤ يوليو/تموز ٢٠٠٠)، بُني ١٦٢ مسجدًا في عام ٢٠٠٢ وحده؛ نتيجة للمساهمة الجماعية لسكان الأحياء، و٣٧ مسجدًا من أثرياء موريتانيا، و٢٤٨ مسجدًا نتيجة لمساهمات فردية من مواطني دول الخليج، بينما تم بناء ١٦٦ مسجدًا آخر بواسطة المنظمات الإسلامية غير الحكومية. أما مساهمات الحكومات الأجنبية (قطر والمملكة العربية السعودية والمغرب)، فقد أفلحت في بناء ثلاثة مساجد فقط، وبنت الحكومة الموريتانية منذ عام ١٩٦٣ مسجدًا واحدًا، ولكنها تتكفل بمقابلة المرتبات والمنصرفات الأخرى لنحو مائة إمام ومسجد. وتجدر الإشارة الى أن ٣٧ بالمائة من هذه المساجد هي مساجد جامعة؛ أي إنها من الاتساع بحيث يمكن إقامة صلاة الجمعة فيها.

تكثر المساجد في الأحياء الفقيرة المكتظة بالسكان، مقارنة بالأحياء ميسورة الحال، ورغم ذلك فإن السبخة، وهي أكثر أحياء نواكشوط ازدحامًا بالسكان، بها

على غير ما يتوقع، أقل عدد من المساجد (٣٦ مسجدًا)؛ لأنه حي يقطنه المهاجرون من البلدان الأفريقية والموريتانيون المنحدرون من أصول أفريقية، ولا يحرص كثير من سكانه على متابعة حلقات الدعوة، ويحصل سكانه على أقل نسبة من مساعدات دول الخليج، ولاتنشط فيه الجمعيات الإسلاموية كثيراً.

"المحاضر" مراكز التدريب للنخبة الإسلاموية

رغم أن المدارس التقليدية الموريتانية للدراسات الإسلامية العليا (المحاضر) أفلحت دائمًا في اجتذاب المسلمين من كافة بلاد العالم، إلا أن المسلمين الذين درسوا فيها في فترات مختلفة، جاءوا إليها لأسباب متباينة، وقد محّصنا، فى عام ٢٠٠٤، الدارسين الأجانب في *"المحاضر"* الموريتانية، أملاً في تعميق فهمنا للأشخاص، الذين يستهويهم مثل هذا النمط في اكتساب المعارف الإسلامية، وسبر غور دوافعهم، والفوائد التي يرجون من مثل هذه المؤسسات.

تتسم موريتانيا بثقافة إسلامية راسخة، ذات طبيعة رفيعة ومتعمقة، وتهتم بالدراسات القرآنية والدينية التقليدية (ولد شيخ ١٩٨٥، ليدون ٢٠٠٤). ورغم أن الإسلام في موريتانيا هو إسلام شكلته الطرق الصوفية، إلا أن تميّزه يكمن في قدرته على "الإنتاج" الغزير لنخبة دينية مدربة على *الفقه* المالكي، لها شهرة واسعة في الأوساط الإسلامية الدولية وفي البلدان الإسلامية الأخرى على حد سواء. وقد سافر العلماء الموريتانيون دائمًا إلى المغرب والشرق الأوسط لنشر معرفتهم؛ مما زيّن صورة *المحاضر* في المغرب وبلدان الخليج وأماكن أخرى.

ولا ندري على وجه الدقة تاريخ نشوء هذا النمط من التعليم، ولانجد كلمة *"محاضر"* في المعاجم العربية، والتي تبدو مثالاً للكلمات الدارجة في اللهجة العربية في موريتانيا التي يتحدث بها "البيضان" (عرب موريتانيا). وأصل الكلمة غير معروف، ولكنها تأتي من الجذر نفسه، الخاص بكلمة "محاضرة " (درس، فصل) و"محضر" (تقرير) و(حضور) "اجتماع، تواجد". ويمكننا إذن أن نزعم بأن الكلمة تعني "الدرس" والمستمعين له. وفي بداياتها، كانت *المحاضر* جامعات بدوية، تحت إشراف شيخ معترف بعلمه على الصعيد المحلي والإقليمي،

ويجري توارثها أحياناً عبر الأجيال. وقد جاء نجاح *"المحاضر"*؛ نتيجة لجهود عدد من الشيوخ والعلماء المشهود لهم، والذين تدربوا في "المحاضر" نفسها. والتعليم في هذه المحاضر، في آن واحد، هو حفظ النصوص والقدرة على تحمل المشاق الجسدية، وحياة الشيوخ لا تزال إلى يومنا هذا هي حياة الصحراء بتقشفها وشظفها. ويتم دعم *"المحاضر"* من الصدقات التي تغطي بالكاد احتياجاتها الأساسية، وتمثل بالنسبة للدارسين امتحاناً لتحملهم للمشاق وللعوز والعزلة. وتختلف "المحاضر" عن *"زوايا"* الطرق الصوفية، ولكنها لا تمنع شيوخها من إقامة صلات وثيقة بهذه الطرق (ولد سالم ١٩٩٦، ١٧٨ – ١٨٣)، وكقاعدة، فإنه عادة ما تنحصر مناهج "المحاضر" في الجانب الديني، ولكنها لا تشمل الدروس الصوفية الإسلامية. والعلوم الأساسية التي تُدرس فيها هي *القرآن، والحديث، والعقائد والفقه والسيرة النبوية*، وكذلك اللغة العربية وآدابها وقواعدها. غير أن *"المحاضر"* الكبيرة هي التي تغطي كل هذه العلوم، بينما تقتصر الغالبية ذات الحجم المتواضع على تدريس القرآن والحديث.

وقد ظل التعليم في هذه *"المحاضر"* خارج مظلّة الدولة إلى حد كبير، وفشلت محاولات الدولة الحثيثة في ضمها إلى كنفها. وعقب موجة الجفاف في السبعينيات، توقف تنقل *"المحاضر"* من مكان لآخر، وأصبحت مستقرة في أماكن محددة؛ لتتمكن من تلقي الدعم من الدولة والمنظمات الإسلامية الدولية، ولتتمكن من الاستخدام الرشيد لمواردها. وقد حاولت بعض *"المحاضر"* أن تتحول إلى قرى مستقلة، أو إلى مدن دينية (بوريك ١٩٩٩)، وتشير الإحصائيات الرسمية إلى حقيقة مذهلة، وهي أن عدد *"المحاضر"*[١٠] بلغ في عام ٢٠٠٣ نحو ٣٠٥٤ "محاضرة".

ورغم أن العلاقات الدينية بين المدارس الموريتانية وبين أفريقيا جنوب الصحراء (فوتا جالون والسنغال ومالي، على سبيل المثال) وُجدت منذ زمن طويل بحيث لا تحتاج الى بحث مفصل، إلا أن أعداد الدارسين من بلدان أخرى آخذ في الازدياد، وكذلك وجود بعض المغاربة والأوروبيين، بالإضافة إلى الطلاب من أمريكا الشمالية يعود فقط إلى الثمانينيات. ويأتي الطلاب على وجه الخصوص من الجاليات المسلمة في المهاجر (أمريكا الشمالية) في غالب

الأحيان، ربما لأن التعليم الذي يتلقونه تحت خيمة، يقترن بصورة الإسلام في بداياته، والتي لم تفسدها الحداثة بعد. ويقوّي هذه الصورة أن التعليم يقدم دون مقابل، وفي حرية ودون جمود، بالإضافة إلى البيئة الصحراوية المشابهة للبيئة التي نشأ فيه النبي وأصحابه. وهكذا أفلح "البيضان" (عرب موريتانيا) في اكتساب سمعة كعلماء ضليعين في العلوم الإسلامية، وانتشرت هذه السمعة تدريجيًّا عن الطريق الشفاهي.

ويشير كل الدارسين الأجانب إلى أن ما دفعهم الى الدراسة في *"المحاضر"* هو أن ذلك يشكل تجربة "روحية" أيضًا[١١]؛ إذ يفد الدارسون الأجانب إلى *"المحاضر"* الموريتانية من أماكن عديدة، وقل الآن عدد الآسيويين (الباكستانيين) بعد طردهم عام ١٩٩٤.

وقد وقع اختيارنا على أربع *"محاضر"*، تمثل نمطًا للتعليم التقليدي خير تمثيل، وتحظى بشعبية كبيرة في أوساط الدارسين الأجانب، قمنا بزيارتها في صيف ٢٠٠٤ (الحقيقة أنه ربما كان فصل الصيف سببًا في قلة عدد الدارسين الأجانب في هذه المدارس)، وفي مايلي عرض لنتائج دراستنا.

تمثل "أم القرى" إحدى أبرز التناقضات الصارخة لهذا النظام التعليمي[١٢]، ويرأسها واحد من أشهر العلماء في البلاد هو الشيخ محمد سالم ولد أتّود، الوزير السابق للثقافة والإرشاد الديني (١٩٨٩ – ١٩٩٢)، الذي عُين في عام رئيسا للمجلس الإسلامي العالي. وكان هذا الإعتراف بأستاذ نموذجي في *"المحاضر"* مشهور عالميًّا كأحد الأعلام في *الفقه* المالكي بمثابة اعتراف بممثل للإسلام الرسمي والمعتدل. وهو عم لولد دّدو، الذي تلقى تعليمه هو الآخر في أم القرى. وقد تبادلت هذه المدرسة البدوية المتقشفة – والتي تتمتع بتأثير رمزي وديني – المراسلات المكثفة مع الجامعات في المملكة العربية السعودية.

تبعد القرية التي بنيت حول *"المحاضرة"* نحو خمسة وسبعين كيلومتراً من نواكشوط. ولاتخفى النزعة السلفية لولد ددّو؛ لذلك فإن العلوم الأساسية التي تُدرس هي علم الحديث واللغة العربية. وحين قمنا بزيارة القرية، وجدنا

"بالمحاضرة" ١٣٢ طالبًا، بينهم طلاب أقل عددًا من المرات السابقة، منهم طلاب من الجزائر وتونس، ومختلف بلدان غرب أفريقيا.

أما قرية معطي مولانا (عطاءالله) فتقع على مسافة ١٢٣ كيلومترًا شرقي نواكشوط، وقد أسسها العالم الديني تيجانيٌّ الطريقة الشيخ المشري، وكل سكانها من أتباع الطريقة التيجانية. ورغم ذلك، فإن *"المحاضرة"* تركز فقط على تدريس القرآن، ويقودها حالياً ابن مؤسسها، وهو من قبيلة إيداو على، أقوى قبائل موريتانيا؛ نسبة إلى ثقلها الفكري والمالي والاقتصادي. وتستفيد *المحاضرة* من العلاقات الدولية، التي أقامها مؤسسها في الأوساط التيجانية، وتتلقى مساعدات محلية وأجنبية كبيرة، وتشتهر بتعليم أبناء صفوة نواكشوط. وفي أغسطس/آب ٢٠٠٤، كان بالمدرسة ١٦١ طالبًا، بينهم طلاب من السنغال والجزائر وفرنسا والولايات المتحدة وتونس ومالي وغينيا وغامبيا.

ووفق سلطات *المحاضرة*، فإن العلاقات التي أقامها مؤسسها مع أتباع الطريقة التيجانية، في أنحاء العالم، هي سبب قدوم الطلاب الأجانب. ويأتي هؤلاء عبر القنوات التيجانية السنغالية، وخاصة سيرنو منصور بارو، الزعيم الهالبولاري *لزاوية* مبور التيجانية، والذي يوجه كل من يأتيه طلباً للتعليم القرآني والدراسات الصوفية، وخاصة الغربيين الذين اعتنقوا الإسلام حديثاً، الى معاطي مولانا. وقد كان سيرنو منصور بارو نفسه، (والذي توفى في بداية ٢٠٠٧) واحداً من مراكز التأثير التيجاني في أوساط المهاجرين السنغاليين والموريتانيين، الذين ينتمون للطريقة التيجانية[١٣].

تقع نوباغية، وهي مدينة صغيرة، على طريق الأمل الذي يتجه شرقًا من نواكشوط، ويسكنها بصفة أساسية أحد بطون قبيلة إداو على؛ وخاصة عائلة أهل عبد الرحمن وعائلة أهل القاضي. ويتبع سكانها الطريقة التيجانية كذلك، وتوجد بها *زاويتان* تيجانيتان مشهورتان، وهما الزاويتان الوحيدتان في موريتانيا التي لا تتبعا مدرسة ابراهيما نياس أو مدرسة الشيخ حماهو الله، وهما المدرستان اللتان تضمان كل التيجانية في موريتانيا. وهذه *المحاضرة* من أقدم المحاضرات عمرًا في موريتانيا وأحسنها إدارة، أسسها في القرن السابع عشر الشيخ عبدالله

القاضي، وتتلقى من المساعدات السخية من قبيلة إدوا على، ما يفوق ما تتلقاه *محاضرة* معاطي مولانا، وهي إلى جانب ذلك *محاضرة جامعة*، تدرس فيها كل علوم الدين واللغة العربية. ومنذ عام ١٩٧٠، ظل المعلِّم الرئيسي *بالمحاضرة* هو الشيخ محمد فال ولد عبدالله ولد باه، الذي يبلغ الستين من العمر حالياً. وتعترف سلطات القرية صراحة بأنهم يتلقون الأموال من الخليج، دون أن يحددوا البلد أو يسموا المانحين. وعند زيارتنا القرية، وجدنا بها نحو ٢٢٠ طالبًا، بينهم طلاب من مالي وغينيا والجزائر والمغرب وتشاد والسنغال وفرنسا (من باريس) والولايات المتحدة (من ولاية تكساس)، ولا تتلقى *المحاضرة* أي إعانات من الدولة.

أما التيسير فهي قرية تبعد نحو خمسين كيلومترًا من نواكشوط، وينتمي سكانها للفرع النياسي للطائفة التيجانية، ومعظم سكانها من قبيلة إيديغوب، التي يتزعمها الشيخ محمد الحسن ولد احمد الخادم. والمحاضرة الملحق بها *زاوية* تيجانية، أسست عام ١٩٦٨ مواصلة لمدرسة قديمة أسسها أسلاف الشيخ، وبها نحو ٣٠٤ طلاب. وتُقر *المحاضرة* أن جزءًا من تمويلها يأتي من تبرعات من بلدان الخليج، بالإضافة إلى إعانات من الدولة الموريتانية، وبها طلاب من غينيا والجزائر والمغرب وفرنسا (أصلهم من المغرب) والنمسا وتونس والولايات المتحدة (أرسلهم الشيخ حمزة من معهد الزيتونة بكاليفورنيا).

هل هنالك موريتانيون في الشبكات الإرهابية الدولية؟

منذ عام ١٩٩٨، كانت الاعتقالات التي تقوم بها السلطات الموريتانية موجهة إلى أنشطة معينة للناشطين الإسلامويين الموريتانيين، الذين أتهمتهم بأن لهم صلات بالشبكات الإرهابية الدولية، دون وجود أدلة دامغة على هذه الصلات. وقد أعلنت الشرطة في عام ١٩٩٩ أنها فككت شبكة، تنظم نقل الأشخاص عبر السودان إلى معسكرات التدريب التابعة للقاعدة في أفغانستان. كذلك اتهمت منظمة غير حكومية تدعى" نور" – حُظرت من ذلك الوقت[١٤] – بأنها تسلمت أموالاً من اسرة أسامة بن لادن، واعتُقل أبو حفص، واسمه محفوظ ولد الوالد، والذي سيلعب دورًا بارزًا في تنظيم القاعدة لاحقًا (كما سنرى)، قبل أن يتمكن

من الفرار من البلاد[١٥]. وفي ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤، أعتقلت السلطات أيضًا عددًا من الشبان، الذين أُتهموا بالتهديد بالقيام بهجمات إرهابية ضد رالي داكار باسم القاعدة. وفي عام ٢٠٠٠، نشرت وكالة الأسوشيتد برس تقريرًا من أفغانستان، ذكر أن "موريتانيين" على صلة وثيقة بزعيم القاعدة (أسوشييتد برس ٢٠٠٠). والإسلامويون الموريتانيون، الذين يشاركون في هذه الشبكات الدولية ليسوا بهذه الكثرة، ولكن وجودهم ملحوظ نسبة إلى عدد الجنسيات المشاركة، والعدد المتواضع من الموريتانيين في الشبكات الإرهابية، من مصادر محلية ودولية عامة موثوق بها، لا تترك مجالاً للتخمين: فقد تأكد مثلاً وجود اثنين من الموريتانيين في مناصب رفيعة في قيادة القاعدة.

وأول هؤلاء هو محفوظ ولد الوالد، المدعو أيضًا أبو حفص الشنقيطي، المطلوب من السلطات الأمريكية عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، وهو قريب من أسامة بن لادن وكان المفتي الذي أصدر الفتوى، وأمّ زملاءه في الصلاة. وعقب ١١ سبتمبر، ظهر أبو حفص على شاشات عديد من القنوات العربية، متحدثًا باسم القاعدة. ووفق الصحف الموريتانية، نقلاً عن مصادر إيرانية، أن أبا حفص معتقل بالسجون الإيرانية الآن، وأن إيران عرضت تسليمه لموريتانيا، التي رفضت العرض.

أما الثاني فهو محمد ولد صلاحي، الذي أبرزت اللجنة القومية حول الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة (لجنة سبتمبر/أيلول) دوره، وقد تحصّل على دبلوم في هندسة الاتصالات من المانيا. وحين كان هناك، أمضى بعض الوقت مع الأشخاص، الذين نفذوا هجمات ١١ سبتمبر/أيلول، وقدم لهم النصح، وأمّ لاحقا الصلاة في جامع السنّة في مونتريال بكندا. وقد حفلت الصحف الكندية بمعلومات وفيرة عن إقامة وأنشطة ولد صلاحي في كندا. ووفقًا لتقرير اللجنة القومية، لعب ولد صلاحي دورًا محوريًّا في تدريب أربعة شبان في أفغانستان، قاد ثلاثة منهم الطائرات يوم ١١ سبتمبر/أيلول. وقد أستقت اللجنة معلوماتها عن دور ولد صلاحي من العضو الرابع في المجموعة ومنسقها، والذي لم يستقل طائرة، وهو رمزي بن الشيبة اليمني الجنسية "والأربعة، هم: محمد عطا ومروان الشيحي وزياد جارح ورمزي بن الشيبه.

وقد أصبح عطا والشيحي وجارح قوادًا لطائرات هجمات ١١ سبتمبر/أيلول، بينما لعب بن الشيبه دور المنسق للعملية". ووفقًا لإفادات قدمت للجنة، تكونت مجموعة هامبورج، في المانيا، في نهاية الثمانينيات، وأخذت شكلها النهائي في عام ١٩٩٩.

وحسب إفادات بن الشيبه، قرر الأربعة خلال عام ١٩٩٩ العمل وفق معتقداتهم بإعلان الجهاد ضد الروس في الشيشان، وادعى بن الشيبه أنه والشيحي تمكنا في العام نفسه من مقابلة شخص، أطلعاه على رغبتهما في الذهاب إلى الشيشان للقتال. وقد أحالهما إلى شخص آخر، اسمه محمد ولد صلاحي، وهو عضو في تنظيم القاعدة يقيم بألمانيا، وقد نصحهما بالذهاب إلى افغانستان أولاً. ووفق نصيحة صلاحي، ذهب عطا والجراح والشيحي والشيبه بين نوفمبر/ تشرين الثاني، وديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٩ كل على حدة، إلى أفغانستان، (تقرير اللجنة القومية حول الهجمات الإرهابية عام ٢٠٠٤).

وهكذا منحت اللجنة دورًا مركزيًا لولد صلاحي في الهجوم كمُجنّد للأربعة. وبعد هروبه من مونتريال في عام ٢٠٠٠، احتُجز واستجُوب في السنغال، ثم أُطلق سراحه، قبل أن يعتقل مرة أخرى في نواكشوط، ويسلم إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وتزعم أسرته أنها تلقت منه رسالة، بينما أدعت الصحف الكندية أن حالته الصحية في تدهور حاد[١٦].

ورغم أن الإسلام هو دين الدولة في موريتانيا، فإن السلطات الموريتانية لم تفلح في رفع الإسلام إلى المصاف المؤمل، والغريب في الأمر أن الناشطين الذين يريدون استخدام الشطط الديني، في العمل السياسي، استفادوا من محاولات الدولة للتدخل في مجال الدين، الذي لم يعد في يد قلة من الأفراد، ولم يعد أيضًا شأنًا وطنيًا بحتًا، وأصبحت الحركة الإسلاموية – حتى دون تقديم برنامج سياسي مفصل – قادرة على اجتذاب أعضاء جدد، عن طريق عمل الجمعيات الدؤوب، ووجود أعداد متزايدة من المساجد، وعن طريق الشبكات الدولية والجاليات في المهاجر، والتي يتم الاستفادة منها بطرق شتى ضمنها تعبئة الموارد المالية. ويبقى فقط أن ننتظر؛ لنرى إلى أى حد تفيد هذه المزايا

الناشطين الإسلامويين المحليين، الذين يتمتعون على الصعيد الوطني بالمصداقية، والذين لم يتضرروا من مشاركة زملائهم في أنشطة الإرهاب الدولي. وعلى كل حال، فإن علينا ألا ننسى أن الدولة لا تزال تحتفظ بوسائل القمع، تلجأ اليها بالحق وبالباطل، مما يصب في مصلحة أولئك الناشطين الإسلامويين، الذين أتهموا مرارًا بارتكاب جرائم خطيرة لم يلبثوا أن يبرأوا منها. وقد يكون الهجوم على النقطة العسكرية، على التخوم الصحراوية لموريتانيا، علامة على بداية استهداف البلاد من قبل الجماعات الإرهابية الإقليمية، مثل: الجماعة السلفية للدعوة والقتال، التي تتمترس في المناطق الحدودية، غير الخاضعة لسلطة الحكومة، وترتبط بأنشطة التهريب المزدهرة هناك. ومن ناحية أخرى، تواجه الدولة الموريتانية معضلة شائكة، فهي تحاول أن تسيطر على الأنشطة الدينية لمجموعة مسالمة من الإسلاميين المحليين، دون أن تستثير، في الوقت نفسه، غضب المتعاطفين معهم من الإرهابيين المحليين والدوليين. ولعل النظام العسكري (الذي استولى على السلطة في ٢٠٠٥ يستطيع حل هذه المعضلة، مادام أنه ليس في خلاف مباشر مع الإسلامويين الموريتانيين، رغم أنه لا يزال يحتجز واحدًا وعشرين من المتعاطفين معهم). وعلى كل، فإن التحول التدريجي نحو الديمقراطية، الذي بدأه النظام، قد وجد ترحيباً من القيادات الإسلاموية ضمن موقف وطني مؤيد للمجلس العسكري للعدالة والديمقراطية. ومن المؤكد أن جماهير الإسلامويين وقادتهم سيحملون الحكومة، التي ستفرزها انتخابات ٢٠٠٧ مسؤولية تحديد نوع المكانة، التي ستحتلها التيارات الإسلاموية في الساحة السياسية والمؤسساتية في موريتانيا، وإلى ذلك الحين ربما يستمر الوضع في فترة هدوء نسبي.

هوامش

بمساعدة يحي ولد البارا في البحث الميداني.

١. في عام ٢٠٠٣، أطلقت لحركة السلفية للدعوة والقتال سراح ٣١ من السواح الغربيين، مقابل فدية مالية.

٢. صحيفة "ليبراسيون" الفرنسية، ٨ يونيو/حزيران ٢٠٠٥.

٣. أنشأ القانون ٨٠-٨٥٠ بتاريخ ١٠ مايو/ايار ١٩٨٠ محكمة جنائية خاصة، كُلفت بتطبيق *الفقه* المالكي. وفي ١٩ سبتمبر/أيلول ١٩٨٠ تم إعدام سجين وبترت أيادي ثلاثة من السارقين.

٤. تنص المادة الرابعة من قانون حرية الصحافة والأحزاب السياسية على أن "الإسلام لا يكون أساساً لأي حزب سياسي" (موريتانيا ١٩٩١، ٢). وقد تضمن الدستور المقترح للاستفتاء في يونيو/حزيران ٢٠٠٦ هذه المادة.

٥. في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٣، هاجم الشخص نفسه قسيساً في كنيسة بنواكشوط، وهاجم في نوفمبر/تشرين الثاني مجموعة من الوزراء الذين اجتمعوا في مناسبة رسمية. ولم يصب ضحايا الهجوم بأذى يُذكر، ولا يوجد ما يدل على أن "الإسلاموية" هي دافع الهجوم، ولم يُحدد من هو الهاجم، وإن زعم البعض أنه "مجنون".

٦. للمزيد حول العلماء الموريتانيين وعلاقتهم بالسلطة، انظر ولد البارا ٢٠٠٠.

٧. تختلف معايشة ورؤية الجوانب السياسية للإسلام باختلاف الفئات والمجموعات العرقية، التي تكون المجتمع الموريتاني. وللمزيد حول هذه النقطة، انظر ولد البارا ٢٠٠٠.

٨. مقابلة مع محمد الأمين ولد شواف، مدير الإرشاد الإسلامي، إدارة محو الأمية، والتعليم الابتدائي، والإرشاد الإسلامي، نواكشوط، يوليو/تموز ٢٠٠٤.

٩. القانون رقم ٠٣١,٠٣ بتاريخ ٢٤ يوليو/تموز ٢٠٠٤، *"الغازيتة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية"*، رقم ١٠٥٢، ٥ أغسطس/آب ٢٠٠٣.

١٠.تمكن المساعدات السنوية المتواضعة، التي تتلقاها هذه المدرسة وزارة الإرشاد الإسلامي من إعداد هذه الإحصاءات، والتي قد تكون لذلك غير محايدة تمامًا.

١١.كانت المحاولات لإجراء مقابلات مع الطلاب الأجانب مثمرة، ولكن ليس على النحو المتوقع؛ إذ رفض الطلاب الحديث عن المواضيع السياسية التي زعموا إنها لا تهمهم، كما ذكروا أنهم جاءوا من أجل الدراسات الإسلامية وللتجربة الغيبية وليس لأي شيء آخر. وقد أُعطوا عنوان أحد

"المرابطين" بواسطة صديق، أو قريب أو مهاجر موريتاني، قابلوه في ظروف غير محددة، وأمضوا نحو عامين في المدرسة في المتوسط.

١٢.أثناء إعداد هذه الدراسة، نشرت الصحيفة اليومية *"نواكشوط انفو"* مرارًا تقريرًا صحفيًا، نقلاً عن صحيفة نيجيرية *(ثيسدينيوز)* حول النيجيريين، الذين أعتقلوا في نيجيريا، واتهموا بتلقي التدريب في معسكر إرهابي في موريتانيا اسمه "أم القرى". وقد صادف وصولنا هنا جو متشكك من الأسئلة عموما، وأسئلة الباحثين على وجه الخصوص. وقد قاضت المحاضرة الصحيفة الموريتانية، وتوصلت إلى تسوية خارج المحكمة (*نواكشوط انفو*، ١٢ يوليو/تموز ٢٠٠٤).

١٣.للمزيد حول سيرنو منصور بارو وأتباعه في غرب أفريقيا وأوروبا، انظر سواريس ٢٠٠٤.

١٤.*"لا تريبيون"*، ١٧ مارس/آذار ١٩٩٩.

١٥.*"لو كالام"*، ٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١.

١٦.نُشرت عدة مقالات في صحيفة *"الميل آند جلوب"* الكندية في يناير/كانون الثاني، وفبراير/شباط ٢٠٠٠ ويونيو/حزيران ٢٠٠٤، وفي "لا برس" في مارس/آذار ٢٠٠١، وأماكن أخرى. انظر على وجه الخصوص كولن فريز، "أحد سكان مونتريال السابقين "يعاني" في جوانتانمو، يقول الموقع، *"الميل آند قلوب"*، ٢ يونيو/حزيران ٢٠٠٤، أ ٩.

obeikandl.com